B@C Bank Information Center

التجارة واستثمار القطاع الخاص في قطاع الطاقة:

دور المؤسسات المالية الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

هل تعلم أن ...؟

- **منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمتلك 56% من إجمالي احتياطي النفط المؤكد في العالم و 41% من إجمالي الغاز الطبيعي المؤكد في العالم. إلا أن ما يقدر بـ 28 مليون نسمة** (أي ما يعادل 10% من سكان المنطقة) **لا يزالون يفتقرون إلى الكهرباء** ويعتمد حوالي ثمانية مليون آخرين على وقود الطاقة الحيوية لتوفير احتياجاتهم من الطاقة.

- **قطاع الطاقة يستقبل أكبر حصة من التمويل المالي المقدم من المؤسسات المالية الدولية الموجودة في المنطقة.** وبالإجمال، فقد ذهبت 43% من إجمالي القروض المقدمة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من البنك الأوروبي للاستثمار في العام 2006م لدعم مشاريع الطاقة، وحصل قطاع الطاقة أيضا على نسبة 40.6% من إجمالي التمويل المقدم من البنك الدولي للمنطقة في العام 2007م، مقارنة بنسبة 18.6% في العام 2006م.

- **تمويل البنك الأوروبي للاستثمار لمشاريع الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يخدم مصالح الاتحاد الأوروبي في استغلال موارد الطاقة المتوفرة في المنطقة.** وبما أن البنك الأوروبي للاستثمار يمثل "المؤسسة التمويلية للاتحاد الأوروبي"، فإنه يمثل انعكاسا لأولويات الطاقة في الحقيبة الاستثمارية للاتحاد الأوروبي. ويتمثل الهدف الأول لسياسة الطاقة الأوروبية في تأمين موارد الطاقة للقارة الأوروبية من خلال تنويع مصادرها، بما في ذلك موارد الطاقة الموجودة في منطقة شمال أفريقيا القريبة من أوروبا. وقد وقعت معظم بلدان البحر الأبيض المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على اتفاقيات تجارية ثنائية مع الاتحاد الأوروبي والتي تسهل عملية شراء الطاقة بين البلدان. وبعد توفير قروض بمقدار 1.3 مليار يورو في العام 2006م، يعتزم البنك الأوروبي للاستثمار تقديم قروض أخرى بمقدار 8.7 مليار يورو لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة من 2007م وحتى 2013م، مع بقاء قطاع الطاقة على رأس قائمة أولويات الدعم. ***ما هي الآثار التي يمكن أن يتسبب بها تمويل البنك الأوروبي للاستثمار لمشاريع تصدير الطاقة على سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخاصة آثارها على الفقراء؟***

- **إستراتيجية البنك الدولي لدعم قطاع الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تركز على جعل قطاع الطاقة في المنطقة أكثر جذبا لاستثمارات القطاع الخاص، مع تركيز البنك الدولي المعلن على ضرورة تحسين "إدارة" و "فاعلية" قطاع الطاقة.** وتركز إستراتيجية البنك الدولي على العناصر التالية: "فتح باب **المشاركة للقطاع الخاص** للاستثمار في قطاع الطاقة... [تشجيع] **التجارة الإقليمية في المنطقة في مجال الكهرباء والغاز الطبيعي** ... [وتعديل] الأسعار على مراحل وبطريقة تقتضي ضمان استرجاع النفقات وتضمن الجدوى والقوة المالية للمشاريع الاستثمارية في قطاع الطاقة"، كي تتمكن من دخول أسواق الرأسمال الأجنبية. إن عملية تنفيذ **هذه الإستراتيجية ينطوي عليها خطورة جعل الطاقة سلعة أغلى على مستهلكيها من الفقراء**، حيث تظهر تجارب

بلدان أخرى أن قيام القطاع الخاص بتوفير الكهرباء ومتطلبات استرجاع النفقات المرتبطة بذلك عادة ما ينتج عنها ارتفاعات في الأسعار ورفع الدعم عن فئات المستهلكين ذوي الدخل المتدني. ويشير تقرير البنك الدولي حول قطاع الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى عدم تكافؤ فرص الحصول على خدمات الكهرباء في المنطقة. ***كيف ستؤثر الإصلاحات الجاري تنفيذها على مستويات الحصول على الطاقة ومعدلات توفرها، خاصة بين أكثر شرائح السكان فقرا؟***

- **منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشهد حاليا تنفيذ 14 مشروعا من مشاريع الطاقة الممولة من البنك الدولي بينما يجري الإعداد لستة مشاريع مماثلة أخرى.** ويعتبر مشروع محطة توليد كهرباء التبين الجاري تنفيذه في مصر – والبالغ تكلفته 259.6$ مليون دولار أمريكي – أكبر مشروع استثماري من مشاريع توليد الطاقة التي يمولها البنك الدولي. ويتضمن المشروع دعم تنفيذ إصلاحات سعرية وإطارية قانونية الهدف منها تمهيد الطريق نحو تحقيق شراكات أكثر بين القطاع الخاص، والتي يرافقها آثار رئيسية على تكاليف توفير الطاقة للمستهلكين وموارد للدولة. ويعتبر مشروع نقل الطاقة الكهربائية في المغرب أكبر مشروع طاقة تم طرح مقترح تنفيذه وبتكلفة إجمالية بمقدار 150$ مليون دولار أمريكي. ولا يهدف فقط هذا المشروع المقترح إلى تحسين شبكة الكهرباء الوطنية في المغرب، بل يهدف أيضا إلى تعزيز الربط الكهربائي مع كل من أسبانيا والجزائر.

- **مؤسسة التمويل الدولية – والتي تمثل ذراع مجموعة البنك الدولي المعنية بدعم القطاع الخاص – استثمرت خلال العامين الماضيين فقط في ما لا يقل عن سبعة مشاريع لتوليد الطاقة الكهربائية ومشاريع الوقود الصخري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تعمل أربعة من هذه المشاريع بطاقة كاملة أو جزئية في باكستان.** تتضمن أيضا استثمارات مؤسسة التمويل الدولية الجديدة في المنطقة قرضا بمبلغ 25$ مليون دولار أمريكي لتمويل شركة تقع في ولاية تكساس الأمريكية لتنفيذ استكشافات نفطية وتطوير آبار نفطية جديدة في كل من مصر وخليج السويس، وكذلك تقديم ضمانة مالية جزئية تصل إلى 100$ مليون دولار أمريكي لشركة قابضة تعمل في أنشطة النفط والغاز والتعدين في أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بهدف مساعدة الشركة توسيع أنشطتها في اليمن.

- **تمويل مشاريع قطاع الطاقة في شمال أفريقيا يمثل 14.5% من إجمالي الدعم المقدم من مجموعة بنك التنمية الأفريقي للمنطقة في الفترة من 1967م وحتى العام 2006م.** وحتى يومنا هذا، فإن معظم القروض والمنح المقدمة من مجموعة بنك التنمية الأفريقي لمنطقة شمال أفريقيا دعمت تنفيذ مشاريع بنى تحتية، بما في ذلك مشاريع استثمارية في مجال الطاقة، وإصلاحات أخرى هدفت نحو تعزيز نمو القطاع الخاص. ومع هذا لم يتحدث التقرير السنوي الصادر عن مجموعة بنك التنمية الأفريقي للعام 2006م عن آثار برامجها ومشاريعها على معدلات الفقر في منطقة شمال أفريقيا.

مركز معلومات البنك هو هيئة مستقلة، غير هادفة للربح وغير حكومية، تعمل من أجل حماية الحقوق ودعم قيم المشاركة والشفافية و المساءلة العامة في إدارة وعمل المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية وصندوق النقد الدولي. يتعاون المركز مع مؤسسات المجتمع المدني في البلدان النامية والانتقالية للتأثير على سياسات وأساليب اتخاذ القرار في البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى من أجل دعم العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئة

لمعرفة المزيد حول برنامج مركز معلومات البنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يرجى زيارة موقعنا على الإنترنت: www.bicusa.org/arabic